كلمة رئيسة لجنة الخدمات بمجلس الشورى نائب رئيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في افريقيا والعالم العربي د. جهاد الفاضل بأعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة.
29 مارس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني في بداية الكلمة أن أشكركم على دعوتكم الكريمة للمشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والذي بات من أهم الاجتماعات الدورية.

أصحاب السعادة،

على صعيد المؤشرات الدولية للمنطقة العربية فقد جاء مؤشر الأمن الغذائي العالمي للعام 2020 ليكشف عن الحاجة الماسة لتعزيز الجهود العربية لإيجاد حلول أكثر فاعلية، حيث حلت أول دولة عربية وهي دولة الكويت في المرتبة 33 عالميا من أصل 113 دولة، أما اليمن فقد جاءت في نهاية قائمة المؤشر عربيا وعالميا.

كان العالم على موعد مع المجهول عند تفشي كورونا. وتابع الجميع مشهدا واحدا ولكنه تكرر في كل البلدان.. وهو مشهد الرفوف الفارغة من السلع الضرورية بالأسواق.. هذا المشهد جعل الحكومات والبرلمانات أمام مسؤولية مشتركة من أجل مراجعة الثغرات القانونية والعمل على سدها بالمعالجات التشريعية المناسبة، وهو ما نجحت فيه بعض البلدان العربية من خلال وضع اطار قانوني لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن أبرز المبادرات التشريعية في هذا المجال -وقبل ظهور الجائحة- وجود تشريع لتنظيم المخزون الاستراتيجي من السلع الضرورية، كالذي أصدرته سلطنة عمان في العام 2017 وجمهورية السودان في العام 2000.

أما بعد الجائحة، فقد أصدرت دولة الامارات العربية المتحدة قانونا في العام 2020 بشأن تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، والذي حدد نسبة لمخزون الأمان السلعي وهي النسبة التي يجب ألا يقل عنها المخزون الاستراتيجي للسلع.

أما في مملكة البحرين، فقد تعاونت مع عدد من زملائي أعضاء مجلس الشورى بالتوقيع على اقتراح بقانون بشأن توفير مخزون استراتيجي للسلع الضرورية، وتشمل السلع الغذائية وغير الغذائية، وتحديد نسبة للأمان، وذلك بالاستفادة من التجارب التشريعية المتقدمة في الدول المختلفة. وجاري التعامل مع الاقتراح بقانون وفقا للأطر الدستورية والقانونية بالمجلس.

أصحاب السعادة،

أما بشأن دور الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في افريقيا والعالم العربي فإنها تمثل قيادات برلمانية لعدد من المجالس التشريعية، وسيجري أعضاء الشبكة مشاورات مع البرلمان العربي، من أجل تعميم الاستفادة من القانون الاسترشادي لتحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، والذي يعتبر مبادرة تشريعية لمواجهة التحديات ولضمان توفير مخزون استراتيجي آمن من السلع الضرورية.

وأقترح عبر هذا المنبر ضرورة السعي الجاد من أجل وضع قانون نموذجي استرشادي للمخزون الاستراتيجي للسلع الضرورية سواء الغذائية أو غير الغذائية.. وأقدم توصية لهذا الاجتماع بتبني هذا الاقتراح، بحيث يساهم في وضع نسبة أمان من السلع الضرورية تفاديا لأي مخاطر مثلما جرى مع الجائحة.

وأوصي القائمين على المنتدى بأن تكلل أعماله بالتحرك لإنشاء مركز عربي للأمن الغذائي، وذلك لتركيز الجهود بشكل أكبر على مبادرات الدول العربية وتشجيعها وتوفير التمويل المناسب لمبادراتها من خلال صناديق الدعم الانمائية والاستثمارية.

أما بشأن ضمان تنفيذ هذه التشريعات، فإن الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي ستعمل بشكل مكثف مع البرلمان العربي والشركاء في مجال الأمن الغذائي وبخاصة منظمة "الفاو" والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وسأطلب من الزملاء بالشبكة اعداد تقرير

دوري لمراجعة ضمان تنفيذ التشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي وعرضها على اجتماعات المكتب التنفيذي للشبكة لاتخاذ ما يلزم.

أصحاب السعادة،

فيما يتعلق بقمة النظم الغذائية، فإن لغة الأرقام تكشف تراجعا كبيرا في انعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان حول العالم، حيث يواجه 1.95 مليار شخص انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد، ومن المتوقع أن ترفع الجائحة من عدد الجياع في العالم وفقا لتقارير الأمم المتحدة.

ومن هذا المنبر أقترح على أصحاب القرار بالأمم المتحدة ومنظماتها بأن يكون للأمم المتحدة دور أكبر من خلال تسليط الجهود بتبني اقتراح اطلاق "السنة الدولية للأمن الغذائي" وتكون من مخرجات قمة النظم الغذائية، وتتبناها الأمم المتحدة في اجتماعاتها المقبلة، وسيكون لهذا التركيز بإطلاق السنة الدولية للأمن الغذائي تأثير وزخم على البلدان من أجل تركيز المبادرات بشكل أكثر وأكبر.

وختاما، أجدد شكري لحسن اصغائكم.. ويسعدني سماع ملاحظاتكم أو اقتراحاتكم أو استفساراتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،